Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 19 number 3, December 2022r
ISSN: 1112-234X EISSN: 2600-6642
Pages: 176-191

FISCAL ATTRACTIVENESS AS A MECHANISM TO STIMULATE AND ATTRACT INVESTMENT IN ALGERIA (2002 – 2018 AS A MODEL)

الجاذبية الضريبية كألية لتحفيز واستقطاب الاستثمار بالجزائر

(الفترة 2002–2018 أنموذجا)

*** رابحي بوعبدالله**

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت (الجزائر)

rabhi70@gmail.com

تاريخ الوصول: 04 /02/ 2021 **تاريخ القبول:** 2022/07/10 **تاريخ النشر على الانترنت:** 2022/10/24

ABSTRACT: The study aims to clarify and highlight the role of fiscal attractiveness in stimulating and attracting investment in Algeria, which represents one of the basic components of total demand, And the guarantor of providing jobs and producing the goods and services that the community needs, and this has a variety of effects on the national economy as a whole, so he demanded governments to manage the activity investment and provide the appropriate conditions and remove the obstacles that hinder it in order to achieve economic and social benefits at the macroeconomic level, and on the other hand, tax attractiveness has a role in increasing investment, which leads to increased tax revenue.

Consequently, the study concluded that tax has an impact on the economic field by encouraging investment, hence, the relationship between taxation and investment is a reciprocal relationship, since there is no d'expansion of investment unless there is a stimulating tax system.

Keywords: tax attractiveness, tax benefits, fiscal incentives, Investment.
JEL classification: E62, G28.

ملخص: تهدف الدراسة إلى توضيح وإبراز دور الجاذبية الضريبية في تحفيز واستقطاب الاستثمار بالجزائر والذي يمثل أحد المكونات الاساسية للطلب الكلي والكفيل بتوفير مناصب الشغل وانتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وله اثار متنوعة على الاقتصاد الوطني ككل، لذلك استوجب على الحكومات ادارة النشاط الاستثماري وتوفير الظروف المناسبة له وإزالة العراقيل التي تعترضه في سبيل تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية على النطاق الكلي، وبالمقابل فإن للجاذبية الضريبية دور في زيادة الاستثمارات مما يؤدي الى رفع حصيلة الضريبة، وعليه فقد خلصت الدراسة أن للضريبة تأثير على المجال الاقتصادي في تشجيع الاستثمارات، ومن هنا تكمن العلاقة بين الضريبة والاستثمار وهي علاقة متبادلة حيث انه لا يحدث توسيع في الاستثمارات إلا بوجود نضام ضريبي محفز.

الكلمات الرئيسية: الجاذبية الضريبية، الامتيازات الضريبية، التحفيزات الجبائية، الاستثمار.

* المؤلف المراسل

1.مقدمة:

نظرا للهزات المتتالية التي عصفت بقطاع المحروقات عالميا والتي أثرت بشكل مباشر على تذبذب أسعار النفط، أصبح لزاماً على الدولة الجزائرية باعتبارها دولة مصدرة للنفط تعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات أن تعمل على تعزيز قدرات اقتصادها الوطني وتكثيف حجم استثماراتها من أجل الخروج من أزمتها الاقتصادية، وتحقيق اكتفاء ذاتي يقطع التبعية الاقتصادية، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير اقتصادية وسياسية وقانونية تساهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار المحلي والأجنبي، كما تسمح هذه الإجراءات بإبراز الفرص الاستثمارية والمزايا المتاحة.

ضمن هذا الإطار عملت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي على إعادة هيكلة اقتصادها تماشيا مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية، وبقيت كذلك مع مطلع الألفية الجديدة حيث عملت على اتخاذ سياسات معينة لبلوغ هدفها، ومن بين هذه السياسات نجد سياسة الجذب الضريبي، التي تستعمل للتعبير عن الوسائل والأساليب الإغرائية لدفع الأعوان الاقتصاديين بقطاع معين، حيث عملت على وضع قوانين خاصة بالاستثمار تتضمن هذه القوانين مجموعة من الامتيازات والتحفيزات الجبائية، وذلك بغية تشجيع وتوجيه الاستثمارات وزيادة رؤوس الأموال وجلب المستثمرين، على اعتبار أن الاستثمار من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وأهم التغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ذلك أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية في رأي الكثيرين هي انخفاض حجم الاستثمارات بها، لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار، لذا فكل برامج التنمية لابد أن تتضمن برامج استثمار لرفع مستوى النشاط الاقتصادي لتلبية حاجيات السكان وتحسين مستوى معيشتهم، لذلك نجد أن البحث عن سبل التشجيع وتنشيط الاستثمار من الانشغالات الكبرى للحكومات وواضعي السياسات الاقتصادية لخلق المناخ الملائم والمحفز للاستثمار وتوفير الآليات وذلك عن طريق وضع التشريعات القانونية والسياسات المالية والنقدية التي تتماشى والواقع الاقتصادي.

وفي السياق فقد قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، نظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار كمصدر تمويل للدولة، فحاولت تحسين العوامل التحفيزية للاستثمارات من خلال تقديم الحوافز والضمانات، وذلك من أجل خلق مناصب شغل والنهوض بالاقتصاد الوطني.

– **إشكالية البحث:** بالاعتماد على التحليل السابق تتضح لنا جليا معالم اشكالية هذه الدراسة وذلك في إطار التأثير والتأثر بين الضريبة كأداة من أدوات السياسة المالية والاستثمارات كمصدر للثروة والمردودية المالية، والتي يمكن طرحها بالطريقة التالية: **ما مدى مساهمة الجاذبية الضريبية في دعم وتحفيز الاستثمار بالجزائر؟**

– **فرضيات الدراسة:** لموضوع البحث فرضيات عديدة لعل أهمها:

- تعتبر الجاذبية الضريبية من اهم ادوات السياسة المالية ولها أثر ايجابي على النمو وخاصة دورها في مجال الاستثمار.
- ساهمت الجاذبية الضريبية في الجزائر على تخفيض تكاليف الاستثمار مما ادى الى زيادته.

– **أهداف البحث:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مختلف التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري وتقييم فعاليتها في تعزيز فرص الاستثمار ومدى توجيه المشاريع الاستثمارية نحو الأنشطة المنتجة الخالقة لمناصب الشغل، وكذا توضيح أهم الاستراتيجيات المستقبلية لعقلنة وترشيد التحفيزات الجبائية.

– **منهجية البحث:** اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا في وصف المشكلة المدروسة وتحليلها. حيث استخدمنا المنهج الوصفي بتقديم مختلف المفاهيم والمبادئ حول الجاذبية الضريبية والاستثمار، ومدى تأثير الضريبة على تشجيع الاستثمار، كما قمنا أيضا بدراسة حالة الجزائر من خلال الاعتماد على إحصائيات الاستثمارات المحققة بهدف تقييم دور الجاذبية الضريبية في تحفيز الاستثمارات.

2.أساسيات حول الجاذبية الضريبية والاستثمار:

1.2.مفهوم الاستثمار: لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه. فيقوم" الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل". (مطر محمد، 1999، ص 07)

وعليه هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي:

– تتمثل الاستثمارات من الجانب المحاسبي في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة. (بوتين محمد، 1991، ص 96)

– أما اقتصاديا فإن الاستثمار يتحدد حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير يعتبر الاستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار. (boughaba Abdallah, 1999, p7)

– أما ماليا فالاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموما، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي. (حردان طاهر حيدر، 1997، ص 30)

2.2.مفهوم الجاذبية الضريبية: إن موضوع الجاذبية الضريبية من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة في جذب الاستثمار بما له من أهمية في تطوير التنمية الاقتصادية.

ويمكن القول إن الجاذبية الضريبية "هي إطار قانوني يؤدي إلى تبسيط الإجراءات الجبائية والتخفي من العبء الضريبي عبر إعفاءات هادفة وتخفيض المعدل العادي للضرائب على الشركات وتحويله إلى ضريبة جماعية تخص المجتمع". (Alaoui Abdallah, 2005, p 30)

يعني أن الجاذبية الضريبية هي جانب جبائي خاص بتخفيض العبء الضريبي من إعفاءات وتخفيض أيضا معدل الضرائب على كل من الشركات لتوجيهه إلى ضرائب جماعية تمس المجتمع ككل.

3.2.مفهوم سياسة الجذب الضريبي: لقد تعددت تعاريف سياسة الجذب الضريبي ومن أهم تعريفاتها ما يلي: تعرف سياسة الجذب الضريبي على انها مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات الطابع الضريبي التي تنتهجها الدولة قصد إحداث أثار غير مرغوبة، سعيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، حيث تعتمد الدولة على الامتيازات الضريبية كأداة لتحقيق هذه السياسة.

كما يمكن تعريف سياسة الجذب الضريبي على أنها امتيازات ضريبية تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل إعداد أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن من جهة، ومن جهة أخرى تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات والمناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها. (السيد الحجازي مرسي، 2004، ص 277)

4.2.آليات تطبيق سياسة الجذب الضريبي: هناك عدة أليات لتطبيق هذه السياسة، لعل أهمها:

1.4.2.الإعفاءات الضريبية: الإعفاء الضريبي هو إسقاط لحق الدولة عن بعض المكلفين من مبلغ الضرائب الواجب دفعها نتيجة دخل خاضع في الأصل للضريبة، مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين وفي ظروف محددة، كما قد يكون هذا الإعفاء كليا أو جزئيا، دائما أو مؤقتا. (قدي عبد المجيد، 2005، ص 173)

والملاحظ أن الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الضريبية استخداما في ظل التشريع الجبائي الجزائري وفي أغلب الدول النامية، وعليه هناك نوعين من الإعفاءات:

أ. الإعفاء الدائم: هو إسقاط حق خزينة الدولة من مال المكلف بالضريبة طالما بقي سبب الإعفاء قائما، كما يتم منح هذا النوع من الإعفاء تبعا لأهمية النشاط ومدى تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

مثال: إعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة بخصوص الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية. (المادة 282 مكرر 6 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

ب. الإعفاء المؤقت: هو إسقاط حق خزينة الدولة من مال المكلف لمدة معينه من حياه النشاط المستهدف بالتشجيع، وعادة ما يكون في بداية النشاط، ويمكن أن يكون الإعفاء كليا بمعنى إسقاط الحق طوال المدة المعينة، كإعفاء الشركات العاملة في الجنوب الجزائري من الضريبة على أرباح الشركات أو الرسم

على النشاط المهني أو الرسم العقاري لمده 10 سنوات، وهذا في الولايات الجنوبية التي يجب ترقيتها، والمدة المحددة عن طريق التنظيم. (القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر 1991)

مثال: إعفاء المشاريع المنجزة في إطار إحدى وكالات الدعم" الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر" لمده 3 سنوات من دفع حقوق الضريبة الجزافية الوحيدة ابتداء من تاريخ الدخول في مرحله الاستغلال. (المادة 282 مكرر6 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

ما يعاب على حالة الإعفاء المؤقت هو: (بن عبد العزيز فاطمة، 2003، ص 39)

- فرصة لتحايل المستثمرين عن طريق اللجوء إلى توقيف النشاط نهائيا وتصفية المشروع بمجرد انتهاء فترة الإعفاء، وبالتالي اللجوء إلى إنشاء مشروع استثماري أخر والاستفادة من إعفاء مؤقت آخر.
- إمكانية تحقيق نتيجة جبائية خسارة خلال الفترة التي يفترض فيها الإعفاء أو تحقيق نتيجة جد ضئيلة خلال نفس الفترة، وهي حالة غير معنية بتمديد الحقوق الضريبية في الأصل.
- إشكاليه تحديد تاريخ بداية الاستفادة من الإعفاء المؤقت يعمل ابتداء من تاريخ الحصول على قرار منح الامتيازات أم من تاريخ البداية الفعلية للنشاط الاستثماري.

وتعتبر الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الضريبية استخداما في الدول النامية إلا أنها تحتوي العديد من المشاكل والعيوب منها: (قدي عبد المجيد، 2005، ص 119)

- إن إعفاء الأرباح بغض النظر عن مقدارها يجعل المستثمرين الذين يتوقعون تحقيق أرباح كبرى هم المستفيدين من ذلك.
- هناك فرص بتحايل المستثمرين بالاتفاق على الإعفاء الضريبي المؤقت وذلك من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم إلى مشروع جيد تتوفر فيه مزايا ضريبية كإغلاق المشروع وإعادة تشغيله باسم مختلف لنفس المالكين.

والجدير بالإشارة انه يمكن تبويب الإعفاءات الضريبية إلى ما يلي: (كراحة عبد الحليم، هيثم العبادي، 2000، ص ص 26-29)

2.4.2.الإعفاءات السياسية: الإعفاءات التي تهدف إلى توثيق الروابط السياسية والعلاقات الدولية بهدف منح الازدواج الضريبي.

3.4.2.الإعفاءات الاقتصادية: وهي الإعفاءات التي تمنح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بهدف تشجيع الاستثمار في مشروعات معينة، كما تهدف إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية ومساهمتها في مشاريع اقتصادية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم في مناطق أو مجالات معينه لتحقيق التنمية الاقتصادية لتلك المنطقة.

4.4.2.الإعفاءات الاجتماعية: وهي الإعفاءات التي تمنح للأفراد أو الجهات أو المؤسسات التي هدفها ليس الربح كالمؤسسات الدينية والخيرية والثقافية، وذلك لتشجيع المؤسسات على فعل الخير.

5.4.2.التخفيضات الضريبية: نعنى بالتخفيضات الضريبية إخضاع المكلف بالضريبة لمعدل ضريبية اقل من المعدلات السائدة، أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها، أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة والمنتجون في مجال الرسم على النشاط المهني نظرا لالتزامهم تقديم قائمة زبائنهم خلال سنة النشاط، حيث يتم إخضاع المكلف بالضريبة لمعدلات ضريبية اقل مما هي مفروضة عليه ، كما يمكن أن تربط علاقة عكسية مع حجم المشروع حيث كلما زاد هذا الحجم كلما قلت معدلات الضريبة المفروضة، أو مع حجم العمالة، حيث كلما ضم المشروع عدد أكبر من اليد العاملة كانت المعدلات الضريبية أقل. (المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة)

6.4.2..القرض الضريبي: يعتبر القرض الضريبي امتياز ضريبي يتعلق بفئة من الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذا بعين الاعتبار قواعد الضريبة السارية المفعول، ويعمل القرض الضريبي على التخفيض من القيمة الضريبية المستحقة، وهو لا يمس قيمه المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفر ضريبي، ولا يتغير هذا القرض تبعا لسلم الاقتطاع التصاعدي، فإذا كان الوفر الضريبي اقل من الضريبة المستحقة يكون الممول في حالة قرض قابل للاسترجاع، والجزء الذي يتجاوز الضريبة المستحقة يعطي مجالا لدفعه لصالح المكلف بالضريبة. (خلف الله، زكرياء، حمزة الوافي، 2015، ص 09)

7.4.2.إمكانية ترحيل الخسائر إلى سنوات لاحقة: تعتبر هذه التقنية إحدى الوسائل الهامة التي عن طريقها يتم امتصاص الآثار السلبية للضرائب من جهة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة من جهة أخرى، ويكون ترحيل الخسائر عن طريق خصمها من الأرباح وتحميلها إلى سنوات لاحقه باعتبار الربح هو المصدر الأول للتشريع واعداه الاستثمار وتنمية هذا المورد الذاتي. (معزوز نشيدة، 2005، ص 62)

3.تقييم توجهات الجاذبية الضريبية في الجزائر:

1.3.حصيلة الاستثمارات المستفيدة من الامتيازات الجبائية خلال الفترة (2002-2018):

من خلال الجداول والاشكال الموالية سنستعرض مختلف الاستثمارات الحاصلة خلال الفترة (2002-2018) كما يلي:

1.1.3.المشاريع الاستثمارية المصرحة: نوضحها من خلال معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم 01: توزيع الاستثمارات على المستوى الوطني

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة %	مناصب الشغل
الاستثمار المحلي	66 439	98.6	13 311132	83.3	1 231677
الاستثمار الأجنبي	921	1.4	2 665681	16.7	143237
المجموع	67360	100	15 976813	100	1 374914

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (نقلا عن الموقع andi.dz.www)

شكل رقم 01: توزيع الاستثمارات على المستوى الوطني

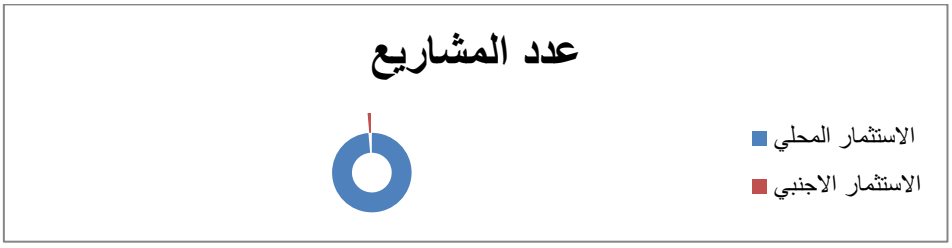

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 01

يمثل الجدول والشكل السابقين عدد المشاريع المصرح بها سواء كانت أجنبية أو محلية، حيث نلاحظ أن عدد الاستثمارات المحلية كانت أكبر من الاستثمارات الأجنبية بنسبة 98.6% أي 66 439 مشروع استثماري، وهذا ما يدل على أن الوكالة تشجع الاستثمار المحلي بالجزائر، أي أنها تولي اهتماما كبيرا بترقية الاستثمار، في حين تبقى نسبة الاستثمار الأجنبي ضعيفة جدا، ولعل السبب الأساسي أن المناخ الاستثماري في الجزائر لا يشجع كثيرا على توافد مستثمرين أجانب خاصة أن هناك عوامل سياسية واقتصادية أخرى لها دور فعال في جذب الاستثمار الأجنبي.

2.1.3.حصيلة الاستثمارات المنجزة حسب نوع القطاعات: يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 02: توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2018)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (م دينار ج)	النسبة %	مناصب الشغل
الزراعة	1568	2.32	343583	2.15	64532
البناء	11958	17.75	1453214	9.09	254728
الصناعة	14991	22.25	9412447	58.91	630769
الصحة	1215	1.8	276861	1.73	30569
النقل	29270	43.45	1166583	7.3	158780
السياحة	1565	2.32	1539809	9.63	94565
الخدمات	6786	10.07	137980	8.37	132391
التجارة	2	00.00	10914	0.06	4100
الاتصالات	5	0.01	436322	2.73	4348
المجموع	67360	100	15976813	100	1374782

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (نقلا عن الموقع andi.dz.www)

شكل رقم 02: توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2018)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 02

يتضح من الجدول والشكل السابقين بأن النقل أخذ المركز الأول من حيث عدد المشاريع وحجم الاستثمارات ب 29270 مشروع وبقيمة تقدر ب 1166583مليون دينار جزائري، ويليه قطاع الصناعة والبناء في المرتبة الثانية والثالثة، أما قطاع الخدمات فقد تحصل على نسبة 10.07% وتبقى القطاعات الأخرى الزراعة، الصحة، السياحة والاتصالات تساهم في حدود نسبة 1% الى 3%، أما مناصب الشغل قد أحدثت 630769 منصب شغل في ميدان الصناعة وتعتبر أكبر نسبة من اجمالي مناصب الشغل، وتليها 454728 منصب شغل في ميدان البناء ، ثم تليها بقية الميادين، وهو ما يبين

توجه الدولة لمنحها المشاريع المتعلقة بنشاطات النقل،الصناعة والبناء والاشغال العمومية والاسكان للقطاع الخاص، غير ان القطاع الفلاحي لم يتحصل سوى على 1568 مشروع بنسبة 2.32 من مجموع عدد المشاريع وهي نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع البناء والنقل رغم توجه الدولة الى تشجيع قطاع الزراعة من خلال التدعيم والاعانات الممنوحة من طرف الدولة للفلاحين في السنوات الاخيرة، ومنه يمكن استنتاج أن جل الاستثمارات الخاصة في الجزائر متجهة نحو قطاع النقل والبناء والصناعة والزراعة وهذا لميول المستثمر لهذه القطاعات كون مناخ الاستثمار في الجزائر يحتاج هذه القطاعات.

3.1.3.حصيلة الاستثمارات المنجزة حسب نوع الاستثمار: الجدول الموالي يمثل الحصيلة المنجزة من الاستثمارات حسب نوع الاستثمار.

جدول رقم 03: توزيع الاستثمارات الوطنية حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002–2018)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة %	مناصب الشغل
انشاء	38830	57.64	8871837	55.52	791544
توسيع	27361	40.61	6138441	38.42	554136
إعادة هيكلة	28	0.04	81300	0.51	3096
إعادة تأهيل	987	1.46	315784	1.97	13361
إعادة التأهيل والتوسيع	154	0.22	569452	3.56	12727
المجموع	67360	100	15976814	100	1374864

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (نقلا عن الموقع www.andi.dz)

من خلال الجدول السابق والذي يبين أن الانشاء يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع التي قدرت ب 38830 مشروع استثماري يمثل 57.64% بحيث وفرت 791544 منصب شغل، ثم يليه التوزيع برقم يمثل 27361 مشروع استثماري ب40.61 % الذي وفر 554136 منصب شغل، ويليهما إعادة التأهيل والتوسيع بنسبة تتراوح ما بين 1.46% ب987 مشروع استثماري لإعادة التأهيل، وإعادة التأهيل والتوسيع ب154 مشروع استثماري الذي أحدث بدوره 12727 منصب شغل، وفي الأخير إعادة هيكلة بنسبة ضئيلة ب28 مشاريع استثمارية، ومنه نستنتج أن أغلب المشاريع في الجزائر هي انشائية ذلك لأن الجزائر في طور النمو.

4.1.3.حصيلة الاستثمارات المنجزة حسب القطاع القانوني: الجدول الموالي يوضح هذه الحصيلة:

جدول رقم 04: توزيع الاستثمارات الوطنية حسب القطاع القانوني للفترة (2002-2018)

الحالة القانونية	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة %	مناصب الشغل
الخاص	66028	98.02	10110752	63.28	1188123
العمومي	1211	1.79	4624484	28.94	135826
المختلط	121	0.17	1241578	7.77	50965
المجموع	67360	100	15976814	100	1374914

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (نقلا عن الموقع www.andi.dz)

شكل رقم 03: توزيع الاستثمارات الوطنية حسب القطاع القانوني للفترة (2002-2018)

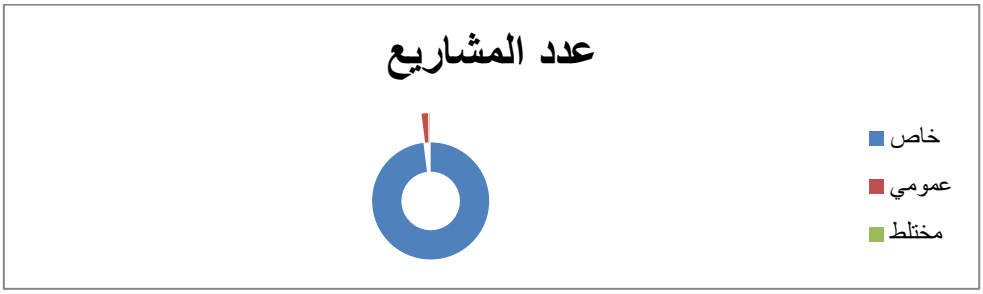

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 04

يشير الجدول والشكل السابقين أن عدد المشاريع استقطبت بنسبة كبيرة القطاع الخاص حيث كان عددها 66028 مشروع استثماري بمبلغ 10110752 مليون دينار جزائري، كما وفر 1188123 منصب شغل، أما القطاع العمومي فلم يستقطب سوى 1211 مشروع استثماري، من اجمالي المشاريع الاستثمارية المقدرة ب 67360 وهذا ناتج عن سياسة الخصخصة التي تتبعها الجزائر، بينما القطاع المختلط عدد مشاريعه 121 تقدر ب 0.17% بسبب قلة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع والمقدرة ب 1241578 مليون دينار جزائري.

من خلال الجدول والتمثيل البياني السابق الذي يمثل تطور حصيلة الضرائب استنادا إلى تطور حصيلة المشاريع المعتمدة خلال الفترة (2002-2018) المنشئة في الجزائر، حيث نلاحظ تزايد حصيلة الضرائب مع تزايد عدد المشاريع المنشئة، وهنا تظهر العلاقة بين الضريبة والاستثمار وهي علاقة متبادلة، حيث أن التوسع في الاستثمار ناتج عن فعالية نظام ضريبي محفز.

2.3.دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية:

1.2.3.توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 05: توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ بمليون دينار جزائري	النسبة %	مناصب الشغل
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500
المجموع	901	100	2519831	100	133583

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (نقلا عن الموقع andi.dz.www)

شكل رقم 04: توزيع الاستثمارات الاجنبية حسب قطاع النشاط ومناصب الشغل المستحدثة

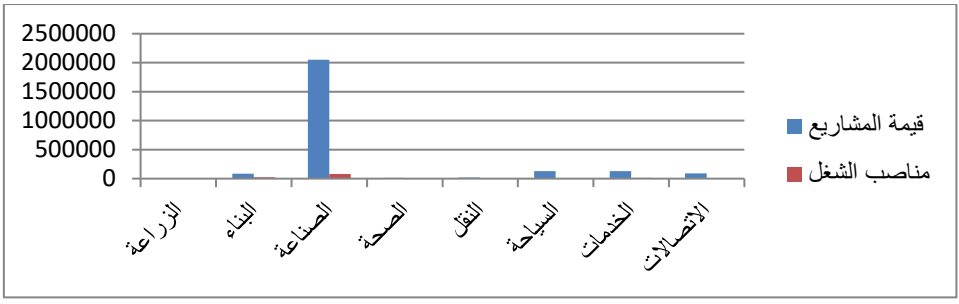

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 05

يتضح من الجدول والتمثيل البياني السابق بأن الصناعة تأخذ المركز الأول من حيث عدد المشاريع وحجم الاستثمارات ب 558 مشروع وبقيمة تقدرب2050277 مليون دينار جزائري، ويليها قطاع البناء والخدمات في المرتبة الثانية والثالثة، أما قطاع النقل فقد تحصل على نسبة 2.89% وتبقى القطاعات الأخرى تساهم في حدود نسبة 1% الى 3%، ومنه يمكن استنتاج أن جل الاستثمارات الخاصة في

الجزائر متجهة نحو قطاع الصناعة والخدمات والبناء وهذا لميول المستثمر الأجنبي لهذه القطاعات كون الجزائر توفر للقطاعات السابقة المناخ اللازم للاستثمار.

2.2.3.توزيع الاستثمارات الأجنبية عالميا: الجدول الموالي يوضح هذا التوزيع:

جدول رقم 6: توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002–2015)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار	مناصب الشغل
أفريقيا	6	39686	609
أوروبا	472	1148208	78415
بما فيها الاتحاد الأوروبي	332	666499	44646
اسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34362
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (نقلا عن الموقع www.andi.dz)

يتبين من خلال قيم الجدول السابق أن أوروبا تحتل الصدارة من حيث المشاريع الاستثمارية لها ب 472 مشروع استثماري وتوفر بذلك 78415 منصب شغل، ثم يليها الاتحاد الأوروبي ب 332 مشروع استثماري وتوفير 44646 منصب شغل، وهذا ما يدل على قرب المسافة بين الجزائر وأوروبا وسهولة الاستثمار بين القارتين، أما باقي الدول في القارات الأخرى فإننا نجد نقص خاصة في استراليا وأسيا وهذا ما يدل على عامل البعد المكاني.

3.2.3.توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوعية الاستثمار: حيث ان هناك فرق كبير في عدد المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 7: عدد ومبلغ المشاريع المحلية والأجنبية للفترة (2002–2018)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ بمليون دينار جزائري	النسبة %
الاستثمار المحلي	66439	98.6	13311132	83.3
الاستثمار الأجنبي	921	1.4	2665681	16.7
المجموع	67360	100	15976813	100

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (نقلا عن الموقع www.andi .dz)

يمثل الجدول السابق عدد المشاريع المصرح بها سواء أ كانت أجنبية أو محلية، حيث نلاحظ أن عدد الاستثمارات المحلية سجلت أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية بنسبة 98.6% أي 66439 مشروع استثماري، وهذا ما يدل على أن الوكالة تشجع الاستثمار المحلي بالجزائر، أي أنها تولي اهتماما كبيرا بترقية الاستثمار المحلي ، في حين تبقى نسبة الاستثمار الأجنبي ضعيفة جدا ، ولعل السبب الأساسي هو أن المناخ الاستثماري في الجزائر لا يشجع كثيرا على توافد المستثمرين الأجانب خاصة أن هناك عوامل سياسية واقتصادية أخرى لها دور فعال في جذب الاستثمار الأجنبي.

4.2.3.توزيع أهم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر: يتضح هذا التوزيع من خلال عرض عينات لأهم الشركات المستثمرة بالجزائر والتي كانت لها مكانة في تشجيع الاستثمار وتحقيق مناصب عمل.

جدول رقم 8: أهم 05 شركات مستثمرة بالجزائر خلال الفترة (2002–2016)

الترتيب	الشركة	البلد	التكلفة بالمليون دولار
1	China state construction engineering corporation	الصين	3300
2	Indorama	سنغافورة	3151
3	Group ortizcontruccionyservicios del mediterraneo	اسبانيا	2209
4	Qatar petoleum	قطر	2000
5	Taypatekstil	تركيا	900

المصدر: الموقع الإلكتروني،www.iaigc.net

يبين الجدول السابق أن الجزائر تستقطب رؤوس أموال أجنبية وهذا ما يدل على تواجد مؤسسات استثمارية كبيرة على مستواها، إذ نجد ان عددها في تزايد وهذا راجع الى وجود مناخ ملائم للاستثمار من خلال الموقع الاستراتيجي للبلد ومختلف الثروات التي تمتلكها في مختلف القطاعات خاصة قطاعي المحروقات والصناعة، إذ نجد ان عددها في تزايد مستمر، حيث أنه حسب إحصائيات المؤسسة فإن الجزائر حلت المرتبة الخامسة عربيا من حيث المشاريع الاستثمارية الواردة إليها.

خاتمة:

لقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى دور الجاذبية الضريبية في تحفيز الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال محاولة حصر أهم ما تعلق بالموضوع في جانبيه النظري والتطبيقي عبر خطوات ممنهجة لمعالجة إشكالية البحث وتساؤلاته، انطلاقا من التعرض بمفاهيم عامة للجاذبية الضريبية والاستثمار ووصولا الى دور الجاذبية الضريبية في تشجيع الاستثمار بمختلف أشكاله وأنواعه.

وفي السياق من خلال الإشكالية المطروحة حاولنا الإجابة وتحليل مختلف جوانب الموضوع ومنه الوصول إلى اختبار صحة فرضيات الدراسة قبل عرض النتائج والتوصيات وذلك كالتالي:

من خلال الاشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة، قمنا بمحاولة الإجابة على بعض التساؤلات وذلك بالوقوف على النقاط التالية:

– إن الضريبة هي وسيلة من وسائل السياسة المالية، حيث تساهم في زيادة الإيرادات العامة كما أن هناك علاقة وطيدة بين الضريبة والاستثمار، حيث ان الضريبة أداة لجذب وتطوير الاستثمار وترقيته بواسطة التحفيز الجبائي وما يتضمنه من امتيازات وإعفاءات ممنوحة من طرف الدولة.

– للجاذبية الضريبية دور في زيادة الاستثمارات في الجزائر ذلك لان سياسة الجذب الضريبي تخفض تكاليف الاستثمار مما يؤدي الى زيادته وزيادة الاستثمارات يؤدي الى رفع حصيلة الضريبة.

من خلال دراستنا للجاذبية الضريبية وتحفيزاتها الممنوحة للمستثمر من طرف الدولة عن طريق هيئاتها المتعددة ومن بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر التي عرفت بدورها تطورا كبير خلال السنوات الاخيرة لمساهمة التشريعات والقواعد الجديدة التي صبت جميعها في تطوير وتشجيع الاستثمار، ومنح حوافز للمستثمرين، وهو ما أدى الى زيادة الاستثمارات، وزيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال.

وعلى الرغم من ذلك تبقى هذه الامتيازات متواضعة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة والمزايا الممنوحة التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن ان تجعلها قوة اقتصادية عالمية، هذا التدهور عائد الى عدة اسباب من بينها التركيز على قطاعات معينة او في مجال جغرافي معين على حساب باقي القطاعات والمناطق الاخرى، وهذا لا يخدم السياسة التنموية للجزائر إذا كانت ترغب في احداث التوازن القطاعي، وتنمية باقي القطاعات الانتاجية المتوفرة.

ورغم ذلك تبقى المجهودات الحكومية تسعى لإزالة العقبات ومنح الفرص الملائمة للاستثمارات من أجل الوصول الى الوضعية الاقتصادية المرغوبة.

واعتمادا على ما تقدم فقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات نوجزها بالشكل التالي:

– النتائج:

- تعتبر الضريبة أداة من أدوات التأثير على السياسة المالية.
- للضريبة تأثير على المجال الاقتصادي في تشجيع الاستثمارات.
- هناك عدم استقرار في النظام الضريبي الذي يتضح من خلال التعديلات الضريبية التي تحدث كل سنة.

- إن سياسة التحفيز الضريبي هي تضحية من طرف الدولة ولكنها تؤدي الى زيادة الإيرادات في المستقبل.
- يساهم الاستثمار الأجنبي في جلب رؤوس الأموال، إذ يعد مصدر تمويل خارجي ويقوم بامتصاص البطالة من خلال توظيف العمالة الوطنية بالإضافة الى جلب التكنولوجيا كل هذا يساعد على التنمية الاقتصادية.
- عدم حصول قطاع الزراعة على حجم كبير من الاستثمارات مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا يدل على أن سياسة التحفيز لم تنجح في تدعيم هذا القطاع الذي يعتبر من أ هم القطاعات الحيوية في الاقتصاد ويعتبر كبديل هام لقطاع المحروقات.
- إن سياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر لم تتمكن إلى حد كبير من تحقيق الأهداف المرجوة فيما يخص تشجيع الاستثمار، بحيث أصبحت توفر مناخا ملائما للتحايل والتلاعب، فبعض المستثمرون يقدمون طلبات الاستفادة من الإعفاءات الجبائية وعند انتهاء فترة الإعفاء يقومون بتغيير النشاط أو التوقف عن النشاط كليا دون محاسبة.

– **الاقتراحات والتوصيات:** على ضوء النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر، وذلك من جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإقليمية لاستقطاب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء.
- تحقيق الانسجام الداخلي بين القطاع العام والخاص في مجال وضع السياسة الاستثمارية الوطنية والإشراف على تنفيذها بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
- نشر الثقافة التسييرية لدى المستثمرين وتوفير بيئة ومناخ يشجع ويجذب الاستثمار وتوجيه الحوافز الجبائية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- يجب منح التحفيزات الجبائية لتشجيع الاستثمار لمدة محدودة مع ضرورة التزام المستثمر المستفيد من التحفيزات الجبائية بالاستمرار في نشاطه على الأقل في مدة مماثلة لمدة التحفيزات الجبائية.
- ضرورة تبني معايير أداء رشيدة في صياغة وإدارة التحفيزات الجبائية بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد حتى يقتصر منح التحفيزات الجبائية على الاستثمارات التي تتميز بمعايير الموضوعية وقابلة للقياس.
- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول أو رفض المشاريع والمصادقة عليها من جهة، وتحسين الأداء المصرفي خاصة البنوك التي تتحمل عبء التمويل من جهة أخرى.

المراجع:

1. احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نقلا عن الموقع الالكتروني www.andi.dz، تاريخ الاطلاع 15-03-2020، الساعة: 14:30.

2. القرار الوزاري المشترك، المتعلق بتحديد المناطق التي يجب ترقيتها، الجزائر، 1991.

3. المادة 219، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر. نشرة 2019.

4. المادة 282 مكرر6، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، نشرة 2019.

5. الموقع الإلكتروني.www.iaigc.net ، تاريخ الاطلاع 16-03-2020 ، الساعة: 10:15.

6. ز خلف الله، ح الوافي، دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة إلى تجربة الجزائر والمغرب، الملتقى الوطني الثالث، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص09.

7. ط ح حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 1997، ص30.

8. ع قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص173.

9. ع كراحة، ه العبادي، المحاسبة الضريبية، دار الصف للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص26-27.

10. ف بن عبد العزيز، الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ملتقى وطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر،2003، ص39.

11. م السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية (القاهرة)، 2004، ص277.

12. م بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1991، ص96.

13. م مطر، إدارة الاستثمارات -الإطار النظري والتطبيقات العملية-، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 1999، ص07.

14. ن معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2005، ص62.

15. A Alaoui, La compétitivité international stratégie pour Les entreprises**,** Françaises édition Harmattan, Paris, 2005, P30.

16. A Boughaba, Analyse et évaluation de projets, Berti édition, Paris, 1999, p07.